E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٣
Issue 83

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول/ ٢٠٢٥
Oct. - Nov. - Dec. / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨٣
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	دور حلف الناتو في الحرب الروسية – الاوكرانية (2022_2023) أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي	1_ 19
2	دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين– الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي	39_20
3	العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2003 دراسة تحليلية أ.م.د. رنا مولود شاكر	55_40
4	(دور وتأثير القوة الناعمة في إدارة الأزمات السياسية) تقييم الإعلام الكوردي في إدارة الأزمات مابين الإقليم و بغداد، من منظور نخبة من الأكاديميين في كوردستان أ. م.د . شيرزاد سليمان عبدالله أ.م.د. به هات حسيب قه ره داخي	77_56
5	دور القوى الكبرى في مستقبل هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي الدولي (دراسة تحليلية) م.م تغريد حسين محمد أ.د عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى	95_78
6	العودة الى ساحة الصراع الدولي في السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد عام 2014 م.م. فنر عماد خليل أ.د. شيماء عادل فاضل	111_96
7	(ما بعد الأخلاق الإنسانية –الأخلاق العلائقية) جدلية العلاقة بين ما بعد الإنسانية والوعيّ الاصطناعي الدكتور سومر منير صالح	129_112
8	خلاف الحزبين الدستوريين القديم و الجديد حول مدلول الإستقلال الداخلي والتام (31 جويلية – 8 أوت 1954): مجادلة سياسية أم قانونية ؟ د.مراد المولاهي	142_130
9	التعددية الثقافية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر م. د. علي غانم حامد الطائي	159_143
10	التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية م.د. علي حسن هويدي	177_160
11	مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الامريكية م.د. علي محمد أمنيف الرفيعي	191_178
12	الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي م.د مصطفى صادق عواد	208_192

13	أثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في العراق م.م. عبدالله أحمد درع	221_209
14	سياسات الطاقة الصينية بعد عام 2020: الاتجاهات والمستقبل المدرس المساعد غسق صادق عبدالرضا	238_222
	مراجعة مقال م.م محمد معن محسن	أ _ ح
	مراجعة مقال م. د زهراء حسن كاظم	خ_ص
	مراجعة مقال م.د حيدر قحطان سعدون	ض_هـ

الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي▽

Human Trafficking and Organized Crime as Interconnected Threats to Sustainable Peace in Fragile States: A Structural Perspective

م.د مصطفى صادق عواد* Mustafa Sadeq Awad

الملخص:

تتضح العلاقة البنيوية بين ظاهرتي الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة باعتبارهما تهديدات متداخلة للسلام المستدام في الدول الهشة، فالإتجار بالبشر والجريمة المنظمة يشكلان تحديات مترابطة ومتعددة الأبعاد تعيق تحقيق السلام المستدام في الدول ذات السياقات الهشة، إذ لا يمكن التعامل مع هذين الظاهرتين كجرائم منفصلة، كما ويتطلب النظر إليهما كجزء من منظومة شاملة تنشأ نتيجة ضعف أداء مؤسسات الدولة، وتدهور العقد الاجتماعي، واستمرار أنشطة الاقتصاد غير المشروع، أما من المنظور البنيوي، فقد يتجاوز الاتجار بالبشر كونه مجرد حالات استغلال فردي سواء عبر العمل الجبري أو الاستغلال الجنسي أو التجنيد القسري إلى كونه مؤشرًا على اختلال عميق في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس السياق، تشكل الجريمة المنظمة الإطار العام الذي يوفر العناصر الأساسية لدعم هذه الممارسات، سواء من حيث البنية التحتية، أو التمويل، أو الشبكات العابرة للحدود التي تسهم في استدامتها وتوسعها.

الكلمات المفتاحية: الاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة، الدولة الهجينة، الدولة الاجرامية، الدولة الهشة، الشبكات العابرة للحدود، السلام المستدام.

Abstract:

The structural relationship between human trafficking and organized crime is evident as intertwined threats to sustainable peace in fragile states. Human trafficking and organized crime pose interconnected, multidimensional challenges that hinder the achievement of sustainable peace in countries with fragile contexts. These two phenomena cannot be treated as separate crimes. They must be viewed as part of a comprehensive system that arises from the weak performance of state institutions, the deterioration of the social contract, and the persistence of illicit economic activities. From a structural perspective, human trafficking may go beyond being merely cases of individual exploitation, whether through forced labor, sexual exploitation, or forced recruitment, to being an indicator of a profound imbalance in political, economic, and social structures. In the same context, organized crime constitutes the general

▽ تاريخ التقديم : 2025/ 9/21 تاريخ القبول: 2025/ 10/19 تاريخ النشر: 2025 /12/31

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية mustafa.sadiq@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

framework that provides the essential elements to support these practices, whether in terms of infrastructure, financing, or the cross-border networks that contribute to their sustainability and expansion.

Keywords: human trafficking, organized crime, hybrid state, criminal state, fragile state, transnational networks, sustainable peace.

المقدمة:

شهدت الدول الهشة مجموعة من التحديات المتداخلة التي تعرقل جهودها لتحقيق الاستقرار وبناء السلام المستدام، وتتصدر ظاهرتا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة قائمة هذه التهديدات، وعلى الرغم من التعامل معهما غالبًا كقضايا منفصلة في الخطابات السياسية والأمنية، ويظهر الواقع العملي ارتباطًا وثيقًا بينهما على مستوى الفاعلين والشبكات والبُنى التحتية، فضلاً عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتيح لهما الانتشار والاستمرار.

إذ لا يمكن النظر إلى الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كمجرد مظاهر للاضطراب الأمني أو أفعال جنائية بحتة؛ ففهمهما في سياق الدول الهشة يوفر مدخلًا أعمق لتحليل أسباب التدهور المؤسسي وتآكل الشرعية السياسية وانهيار العقد الاجتماعي، وأن استمرار النزاعات المسلحة وضعف المؤسسات وانتشار الفساد يؤدي إلى خلق فراغات حوكمية تستغلها الشبكات الإجرامية، مما يجعل النساء، الأطفال، والنازحين أكثر عرضة للاستغلال، وينتج أنماطًا جديدة من العنف المنظّم والعابر للحدود.

فلم تعد هذه الظواهر تنحصر في نطاق القضايا الإنسانية أو الأمنية فقط، بل أصبحت تهديدات هيكلية تؤثر على جوهر عملية بناء السلام، وتقوّض أسس الدولة الحديثة، وتبيّن الأدبيات الحديثة في مجال الحوكمة وبناء السلام أن شبكات الاتجار والجريمة المنظمة لا تؤدي فقط إلى تفاقم الحالة الأمنية، بل تساهم في تعزيز اللامساواة البنيوية، تعميق النزاعات، وإعادة إنتاج الديناميكيات التي تسببت أصلاً في انهيار الدولة. كما وتشير البيانات إلى أن نحو (70)% من الدول التي تلعب دورًا في الاتجار بالبشر كمصدر أو ممر أو وجهة تعاني من الهشاشة أو خرجت للتو من نزاعات، وفق تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023. كما تؤكد دراسات البنك الدولي أن الجريمة المنظمة تمثل عائقًا رئيسيًا أمام جهود إعادة بناء الدولة بعد الحروب، نظرًا لقدرتها على اختراق المؤسسات وإضعاف شرعيتها وتدعيم اقتصاد موازٍ يعمق الانقسامات ويضعف سلطة الدولة.

أما على المستوى البنيوي، فترتبط ظاهرة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة بالاختلالات الهيكلية للنظامين المحلي والدولي، مثل الفقر والتهميش وغياب العدالة وتفكك مؤسسات الحوكمة والصراعات المرتبطة بالهويات الطائفية والأثنية، ولا يقتصر تأثير هذه العوامل على خلق هشاشة أمنية فحسب، بل إنها تساهم أيضًا في تشكيل بيئة صراعية ممتدة تُقوّض فرص تحقيق السلم الأهلي والتنمية المستدامة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة المُلحّة إلى فهم الترابط البنيوي بين الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، لا بوصفهما ظاهرتين منفصلتين، بل كمُحركين مشتركين لديناميات الهشاشة،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وكمُهددات دائمة لاستدامة السلام في المجتمعات لا سيما المجتمعات الداخلة في النزاع أو ما بعد النزاع، فبينما تُعاني الدول الهشة من أزمات في الشرعية والقدرة والاندماج الاجتماعي، تتغلغل الشبكات الإجرامية وتحوّل هذه الفجوات إلى موارد للسيطرة والإثراء والابتزاز، مستخدمة الاتجار بالبشر كأداة فعالة ضمن اقتصاد الظل، خاصة في ظل تواطؤ أو عجز مؤسسات الدولة.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة البنيوية بين الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ضمن السياق الأوسع لهشاشة الدولة، وبيان كيف تُشكّل هذه الظواهر تهديدًا مترابطًا أمام تحقيق السلام المستدام. كما يسعى إلى تقديم إطار نظري يستند إلى الأدبيات الحديثة في دراسات بناء السلام، والحوكمة، والتحليل البنيوي للنزاعات، مع التركيز على حالات تطبيقية من دول مختارة مثل العراق، البوسنة والهرسك، نيجيريا، وهايتي، وكولومبيا وبعض الدول الاخرى.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية المركزية للبحث من التعقيد والتشابك في العلاقة، ولفهم هذا التشابك يطرح السؤال الرئيس وهو: "كيف يُسهم الترابط البنيوي بين الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر في تقويض فرص السلام المستدام في الدول الهشة؟" وللإجابة على هذا السؤال يتطلب الاجابة على الاسئلة الفرعية الاتية:

- ما السمات البنيوية التي تجعل الدول الهشة بيئة خصبة لهذه الظواهر؟
- كيف تتقاطع شبكات الجريمة المنظمة مع أنماط الاتجار بالبشر؟
- ما أثر هذه الممارسات على عمليات بناء الدولة وإرساء السلام؟
- وما هي المقاربات الدولية الفاعلة – أو المحدودة – في مواجهة هذه التهديدات؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث على المنظور البنيوي، الذي ينظر إلى الظواهر الاجتماعية والسياسية ضمن شبكات القوة والهياكل العميقة، ويُحلل الكيفية التي تُعيد فيها العلاقات غير الرسمية إنتاج الضعف السياسي والمؤسسي. كما يستند البحث إلى تحليل نوعي مقارن لحالات من دول هشة تمثل نماذج متعددة للأزمات المركبة، مثل:

فرضية البحث: تنطلق فرضية هذا البحث من أن الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة يشكلان تهديدات مترابطة ومتعاضدة للسلام المستدام في الدول الهشة، حيث يعملان على إضعاف مؤسسات الدولة، وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، وتغذية الصراعات المحلية والهويات الفرعية، مما يجعل من تحقيق الاستقرار البنيوي هدفاً بعيد المنال. كما أن هشاشة البُنى المؤسسية والقانونية والسياسية تخلق بيئة حاضنة لهاتين الظاهرتين، مما يقوّض فرص التعافي بعد النزاع ويعرقل مسارات بناء السلام.

منهجية البحث: توظف الدراسة المنهج البنيوي لتحليل العوامل المنتجة لهذه التهديدات، مستعرضة أنماط التداخل بين الجريمة والاقتصاد غير المشروع، ودور الفاعلين غير الحكوميين، وتآكل سيادة القانون. وتخلص الدراسة إلى أن التصدي الفعّال لهذه التهديدات يتطلب نهجًا متعدد المستويات يتكامل فيه الأمني مع الاقتصادي والاجتماعي، ضمن أطر تعزز الحوكمة الرشيدة وتبني مؤسسات دولة شرعية وفعالة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً: الإطار النظري

أن لكل دراسة اطار نظري مفاهيمي لفهم المصطلحات الاساسية في البحث، وللضرورة البحثية سيتم تعريف عدد من المصطلحات الرئيسية وهي:

الاتجار بالبشر:

تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان).

الجريمة المنظمة:

أنشطة غير قانونية تمارسها جماعات أو شبكات تعمل بالتنسيق، من خلال الانخراط في أعمال عنف أو فساد أو أنشطة ذات صلة، بهدف الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية. ويمكن أن تُمارس هذه الأنشطة داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود الوطنية (Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 2022).

السلام المستدام:

مجموعة من الجهود التي يسعى من خلالها فاعلون متعددون من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لمساعدة الدول والمناطق على الانتقال من الحرب إلى السلام، وتقليل احتمالية العودة للنزاع عبر تعزيز قدرات الدولة الوطنية في إدارة النزاع، واستعادة الأسس لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة (United Nations) .

الدول الهشة :(International Monetary Fund, 2012)

هو المصطلح المُستخدم لوصف الدول التي تواجه تحديات تنموية بالغة الخطورة، مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء الإدارة، وعدم الاستقرار السياسي. وكثيرًا ما تشهد هذه الدول عنفًا مستمرًا كمخلفات صراعات حادة سابقة.

وتشير الهشاشة أيضاً إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة والمواقف التي ينكسر فيها العقد الاجتماعي بسبب عجز الدولة أو عدم رغبتها في التعامل مع وظائفها الأساسية، والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم الخدمات، وإدارة الموارد، وسيادة القانون، والوصول العادل إلى السلطة، والأمن والسلامة للسكان، وحماية وتعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً: التفاعل البنيوي بين الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة في الدول الهشة

أن تحليل ظاهرة الاتجار بالبشر في الدول الهشة يتطلب مقاربة شاملة ومرتبطة بتكوين الدولة، فهذه الظاهرة لا تنشأ بمعزل عن السياقات الهيكلية المتعلقة بالحكم المختل، والانقسامات الاجتماعية، والتفاوت الاقتصادي، وضعف سيادة القانون، وهي عوامل تتشابك بشكل متزايد مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما وأن هذا التداخل ليس عابرًا، بل يعكس نمطًا من "التواطؤ البنيوي" الذي يعمل على إعادة إنتاج معدلات عالية من انعدام الأمن ويعرقل مساعي تحقيق السلام المستدام، وعليه سيتم تقسيم هذا المحور إلى عدة فروع وهي:

1- هشاشة الدولة كعامل أساسي:

تشير المؤشرات الدولية إلى أن ضعف مؤسسات الدولة، خاصة أجهزة إنفاذ القانون والقضاء وإدارات الحدود، يهيّئ الظروف المناسبة لازدهار شبكات الجريمة المنظمة، وفقًا لتقرير مؤشر الجريمة المنظمة العالمية ، فإن غالبية الدول التي تحتل مراتب عالية على مؤشرات الاتجار بالبشر تقع في مناطق تعاني من هشاشة متزايدة، مثل الساحل الإفريقي والبلقان الغربي والشرق الأوسط. في الحالة الليبية، على سبيل المثال، أدى انهيار سلطة الدولة عقب أحداث 2011 إلى تحويل موانئها ومدنها الحدودية إلى نقاط تجمع للجريمة المنظمة، حيث تتحكم فيها ميليشيات محلية وشبكات التهريب (United Nations Office on Drugs and Crime, 2023).

2- استغلال الجريمة المنظمة لقضايا الاتجار بالبشر:

تعتبر عملية الاتجار بالبشر أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الجريمة المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف، فوفقًا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2022)، تشكل أنشطة الاتجار بالبشر أحد أكثر مصادر الدخل ربحية للجماعات الإجرامية، خاصة عبر استغلال الفئات المهمشة مثل النساء والأطفال لأغراض تشمل (العمل القسري، الاستغلال الجنسي، التسول تحت الإكراه، والتجنيد العسكري)(Ibid) ، وتشير الدراسات إلى أن الجريمة المنظمة غالبًا ما تقوم بتسهيل عمليات النقل والإيواء والتزوير، وتوفر حماية قانونية وإدارية لأعضائها عبر استغلال شبكات مؤسسات الدولة الفاسدة.

هذا النشاط لا يتم بمعزل عن أنشطة أخرى غير مشروعة كتهريب الأسلحة والمخدرات أو الاتجار بالأعضاء البشرية، كما وأن هذه التشابكات تنتمي إلى الاقتصاد غير الشرعي العالمي*، وهو نظام معقد

* الاقتصاد غير الشرعي العالمي (Global Illicit Economy): هو منظومة من الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق القانون، وتُعد مخالفة للتشريعات المحلية أو الدولية، لكنها تدر أرباحًا طائلة وتؤثر بعمق في الاقتصاد العالمي والنظام السياسي والأمني للدول، خاصة الهشة منها، ويعرف على أنه " تدفقات عبر الحدود للسلع والأشخاص والأموال والمعلومات غير المصرح بها من قبل الدولة المرسلة أو المتلقية، وعادةً ما يعني هذا التدفقات المحظورة (الأنواع المهددة بالانقراض والمخدرات)، أو المنظمة (المهاجرون والسجائر والأسلحة)، أو المسروقة (الفنون والآثار)، أو المزيفة (تتراوح من

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومتجدد يضمن استمرارية العائدات المالية العالية ويعزز النفوذ السياسي، مستغلًا النزاعات المحلية والانقسامات الاجتماعية لزيادة فعاليته وتأثيره(Ernesto U. Savona, 2016) .

3- الشبكات العابرة للحدود:

تعمل شبكات الجريمة المنظمة على أساس منظومات عابرة للدول تمتاز بمرونة شديدة وديناميكية عالية، إذ تعتمد هذه الشبكات على مجموعة متنوعة من الفاعلين تشمل مهربين محليين وإقليميين وعناصر إجرامية دولية، بالإضافة إلى أفراد فاسدين في أجهزة حكومية مثل الأمن والجمارك. وتستفيد هذه الشبكات من ضعف التعاون الدولي وهشاشة نظم الرقابة الحدودية لتأسيس طرق تهريب مستقرة تُستخدم لفترات طويلة، كما هو الحال في مناطق مثل الساحل الأفريقي والبلقان (Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2023)، في تقارير صدرت عن INTERPOL (2022)، أشير إلى أن أكثر من (60)% من حالات الاتجار بالبشر المسجلة دوليًا تضمنت مرور الضحايا عبر ثلاث دول على الأقل، مما يعكس الطابع العابر للحدود الذي يحكم هذه الظاهرة (International Labour Organization, 2024)، وفي سياقات تعقب النزاعات، تُستغل البنى الاجتماعية العشائرية أو القبلية وكذلك المؤسسات الضعيفة مثل تلك الدينية والخيرية لتسهيل عبور الضحايا أو التحايل على القيود القانونية.

4- التمويل غير المشروع والعنف المنظم:

يُعد الاتجار بالبشر أحد أبرز مصادر التمويل غير القانوني عالميًا، إذ تؤكد تقديرات منظمة العمل الدولية أن العائدات السنوية الناتجة عن أشكال الاستغلال المتصلة بالإتجار بالبشر تتجاوز (150) مليار دولار أمريكي، جزء كبير من هذه الأموال يذهب لدعم شبكات الجريمة المنظمة والعنف المسلح في مناطق النزاعات، حيث تُوظف الموارد في شراء الأسلحة، تجنيد المقاتلين، تهريب البضائع، ودفع الرشاوى لتأجيج الصراعات وتقويض جهود الاستقرار، وتظهر دراسات البنك الدولي وجود علاقة مباشرة بين توسع الأنشطة الإجرامية واستمرار العنف السياسي والاجتماعي في الدول الهشة، فالعائدات غير المشروعة تُسهم في تشكيل كيانات موازية تضعف أداء مؤسسات الدولة الرسمية وتعزز الأزمات الهيكلية على مدى طويل، هذا العنف لا يقتصر على الأفعال البدنية فقط بل يشمل أيضًا العنف الرمزي والإداري الذي

الأدوية الموصوفة إلى العملات)، وبعض هذه التدفقات غامضة (تجارة السوق السوداء) أو في الغالب مصدر إزعاج لإنفاذ القانون (التجارة عبر الحدود في قطع غيار السيارات المسروقة)، ولكن البعض الآخر يحظى باهتمام سياسي وإعلامي هائل (الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر)، ولا يزال البعض الآخر له آثار بيئية وخيمة مثل (النفايات السامة وقطع الأشجار غير القانوني والصيد الجائر) وتداعيات أمنية مثل (كسر العقوبات والاتجار بالأسلحة)، وتعكس هذه التدفقات مجتمعة الجانب غير المشروع من الاقتصاد العالمي. للمزيد ينظر:

Peter Andreas, The Illicit Global Economy What Everyone Needs To Know, Oxford University Press USA, USA, 2025, P P 8-9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يُمارَس ضد المجتمعات المستضعفة لتحويلها إلى مصادر بشرية تستنزف باستمرار لصالح الشبكات الإجرامية.(World Bank, 2021)

5- تلاشي الحدود بين الفاعلين الرسميين والإجراميين:

أن أخطر ما ينتج عن هذا التفاعل البنيوي هو انحسار الفصل المؤسسي بين السلطات الرسمية والجماعات الإجرامية، ففي اغلب الحالات، ينخرط مسؤولون في أجهزة الأمن أو الهجرة أو القضاء في شبكات الجريمة المنظمة، لعدة اسباب اهمها الفساد أو التهديد أو الطمع الشخصي، هذا التشابك يؤدي إلى ظهور ما يُعرف بـ "الدولة الهجينة"* أو "الدولة الإجرامية"**، إذ تصبح الدولة ذاتها راعيًا أو شريكًا في أنشطة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، ما يفقدها الشرعية أمام مواطنيها.

في هايتي ونيكاراغوا، على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن الشرطة كانت مشاركة في عمليات التهريب والاتجار، مما أدى إلى تدهور الثقة العامة وتحول المواطنين نحو أنماط حكم موازية .(Transparency International, 2021)

6- السياق الاقتصادي والاجتماعي:

كأحد المسببات الهيكلية تمثّل الاختلالات الاقتصادية جانبًا رئيسيًا لفهم ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث يؤدي الفقر متعدد الأبعاد وضعف شبكات الحماية الاجتماعية إلى خلق بيئة يُستغل فيها الأفراد الأكثر ضعفًا، مثل النساء والأطفال واللاجئين(International Labour Organization, 2022) ، في العديد من الدول الهشة، أصبح الاقتصاد غير الرسمي أو ما يُعرف بـ"الاقتصاد الأسود" يمثل الأساس للنشاط الاقتصادي، مما أفسح المجال أمام الجريمة المنظمة لتأخذ دورًا مركزيًا في تنظيم الأسواق وتوفير الوظائف وأحيانًا تقديم الخدمات الاجتماعية، كما يتضح في أمثلة من أمريكا الوسطى وغرب إفريقيا .(Decker Sparks & Hasche, 2019)

7- دور شبكات ما بعد النزاع والتحولات الأمنية في سياقات ما بعد النزاع:

---

* الدولة الهجينة: هي دولة تدمج في بنيتها عناصر من الحكم الشرعي الرسمي (المؤسسات، القوانين، الأجهزة الأمنية)، مع فاعلين غير رسميين مثل الجماعات المسلحة، شبكات الجريمة، أو الزعامات التقليدية، بحيث لا تكون السلطة محصورة بيد الدولة، بل موزعة عبر شبكات معقدة من النفوذ. للمزيد ينظر:

Meagher, K., The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa, Development and Change, 2012, 43(5), 1074.

** الدولة الاجرامية: هي شكل من الدولة تتحول فيه مؤسسات الدولة، أو جزء منها، إلى أدوات فاعلة في شبكات الجريمة المنظمة، حيث يصبح بعض المسؤولين أو الوحدات الرسمية شركاء مباشرين في أنشطة غير قانونية مثل الاتجار بالبشر، تهريب الأسلحة، غسيل الأموال، أو المخدرات. لمزيد ينظر:

Louise Shelley, The Unholy Trinity: Transnational Crime, Corruption, and Terrorism, The Brown Journal of World Affairs, Vol XI, Issue 2, Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University, United States, 2005, 109.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

غالبًا ما تستمر الجماعات المسلحة السابقة في إدارة شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي شكلتها خلال النزاع، مؤدية بذلك إلى تحويل تلك الشبكات إلى نماذج اقتصادية مستقرة نسبيًا، وتتضح مثل هذه حالات في البوسنة والهرسك والعراق وسيراليون، إذ تُستخدم شبكات الاتجار كبنية تمويل بديلة وأداة للسيطرة الاجتماعية والسياسية، ونتيجة لذلك، يستمر وجود "السلام السلبي" الذي يعرقل جهود بناء الدولة ومؤسساتها (Giulla، Smits، و Murshed، 2024).

8- تأثير الظاهرة على استدامة السلام من منظور هيكلي:

يستحيل تحقيق سلام مستدام دون معالجة البنى التحتية التي تسهم في العنف غير المباشر، بما يشمل الاقتصاد غير الشرعي وشبكات الجريمة المنظمة وظاهرة الاتجار بالبشر، كما وأن الدول الخارجة من النزاعات وغير القادرة على تفكيك هذه الشبكات تواجه خطر العودة إلى النزاع بنسبة تصل إلى (68)% خلال خمس سنوات (Gates, Nygård, & Trappeniers, 2016) ، فالإتجار بالبشر لا يُعتبر مجرد جريمة فردية بل يمثل آلية لإعادة إنتاج الهشاشة والاستبعاد والعنف الهيكلي ضمن منظومة الدولة الهشة.

ثالثاً: تأثير الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة على تحقيق السلام المستدام

نظرًا للطبيعة المتشابكة والمعقدة للإتجار بالبشر والجريمة المنظمة، يصبح من الضروري البحث في أثر هذه الظواهر على مسارات تحقيق السلام المستدام، لا سيما في الدول الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من هشاشة مؤسسية، إذ أن الاتجار بالبشر لا يقتصر على كونه جريمة ضد الفرد، بل يمثل ممارسة تؤدي إلى تأصيل الهشاشة وتقويض ركائز السلام الأساسية التي تشمل الثقة، العدالة، التنمية، وسيادة القانون. وعلى اساس ما تقد سيتم تقسيم هذا المحور إلى عدة فروع وهي:

1- تأثير الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة على جهود إعادة الإعمار:

أن عملية إعادة الإعمار لا تقتصر فقط على إصلاح البنية التحتية المادية، بل تمتد إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون واستعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة يشكلان عوائق كبيرة أمام هذه الجهود، حيث يؤديان إلى سحب الموارد من الاقتصاد الرسمي وتوجيهها نحو شبكات غير شرعية تعمل خارج نطاق الرقابة المؤسسية، كما وأن انتشار شبكات الجريمة المنظمة في مرحلة ما بعد النزاع يؤدي إلى خلل في عملية توزيع المساعدات الدولية، حيث تُستغل هذه المساعدات أحيانًا من قبل عناصر إجرامية لتمويل أنشطتها غير القانونية، مستفيدةً من ضعف الشفافية والرقابة (Global Initiative Against Transnational Organized Crime، 2025)، على سبيل المثال، في دول مثل أفغانستان والعراق، تم تسجيل حالات استغلال فيها مشاريع إعادة الإعمار من قبل شبكات الفساد والجريمة لتمويل مجموعات مسلحة .هذا الوضع أدى إلى إبطاء جهود التنمية وتأخير عمليات إعادة التأهيل المؤسسي(Alam, 2022) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2- تآكل الثقة المجتمعية والمؤسساتية:

تضعف الثقة سواء بين الأفراد أنفسهم أو بين المواطن والدولة، والتي تشكّل حجر الأساس لبناء السلام المستدام، لكن الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة يعملان على إضعاف هذه الثقة بشكل كبير، فالفساد المتجذر وشراء الذمم واستغلال الفئات الضعيفة لتحقيق مكاسب غير مشروعة يؤدي إلى ما يمكن اعتباره" هشاشة اجتماعية مستدامة"، حيث يصبح المواطنون غير قادرين على الوثوق بمؤسسات الدولة لتحقيق الحماية وضمان الحقوق (The United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI), 2024)، فإن المجتمعات التي تشهد انتشارًا لشبكات الاتجار بالبشر غالبًا ما تُظهر معدلات منخفضة جدًا من الثقة بالمؤسسات القضائية والأمنية، وتتفاقم المشكلة عندما يظهر تواطؤ بين المؤسسات الحكومية والجهات الإجرامية، كما هو الحال في دول عدة بأمريكا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء، في هذه الحالات، تتحول الدولة نفسها إلى جزء من المعضلة بدل أن تكون جزءًا من الحل(Borinca, Koc, & Mustafa, 2024) .

3- استمرار العنف غير الرسمي وانهيار العدالة الانتقالية:

الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة لا يتوقفان بانتهاء النزاع العسكري الرسمي، بل يتخذان أشكالًا جديدة لاستمرار العنف بطريقة غير مباشرة، تشمل الاستغلال، الابتزاز، التهديد، وتجنيد الأطفال، هذا النمط يُعرف بـ "العنف غير الرسمي" أو "العنف الرمزي"، ويعاد من خلاله إنتاج الأذى والضحية، مما يعرقل جهود المصالحة والعدالة الانتقالية، وأن الدول التي عجزت عن معالجة الاقتصاد غير المشروع وشبكات الاتجار عقب انتهاء النزاعات مثل (سيراليون والبوسنة) والتي واجهت صعوبات كبيرة في تطبيق برامج العدالة الانتقالية، إذ يتجلى ذلك في خوف الضحايا من التبليغ عن الانتهاكات بسبب استمرار هيمنة الفاعلين الإجراميين، هذا الواقع يقوّض مبدأ عدم الإفلات من العقاب ويعيد إنتاج أنماط عنف منظّم تحت ستار اقتصادي أو اجتماعي، وهو ما يحافظ على حالة" السلام السلبي" دون تحقيق تحول جذري نحو سلام مستدام.(Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2022)

تأسيساً لما تقدم، يتضح أن الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة يشكّلان معوقات مؤسسية عميقة أمام بناء السلام المستدام في الدول الهشة. فهما لا يمثلان مجرد ظواهر جنائية، بل أدوات لتعميق اللادولة ولتكريس التبعية والهشاشة وعرقلة إنشاء مؤسسات قائمة على العدالة والفعالية.

رابعاً: نماذج مختارة للإتجار بالبشر والجريمة المنظمة

شهدت العديد من الحالات الدولية ظهور تقاطعات بنيوية عميقة بين ظاهرتي الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، خاصة في سياقات الدول التي تعاني من هشاشة بنيوية مزمنة، هذا الواقع يخلق بيئات مناسبة لتفكك الدولة وتآكل دعائم السلام المستدام، وعليه سيتم استعراض أبرز هذه النماذج وهي:

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1- **العراق:** شهد العراق في فترات مختلفة ضعف الانظمة السياسية، وايضا هشاشة ما بعد النزاع ونمو وتأثير شبكات الجريمة، إذ دخل العراق في مرحلة من الانفلات الأمني وتراجع الدولة المركزية وتفكك مؤسسات إنفاذ القانون لا سيما بعد احتلال قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية للعراق في سنة 2003، الأمر الذي أدى إلى نشوء شبكات للجريمة المنظمة استفادت من محدودية الرقابة الحكومية وضعف السيطرة المؤسسية، وقد استخدمت هذه الشبكات الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، كآلية للحصول على التمويل وبسط النفوذ، خصوصاً في مناطق النزاع (الكبيسي، 2025)، أما بعد عام 2014 وخلال الحرب ضد (تنظيم داعش الارهابي) وبعدها، تشير الأدلة إلى تواطؤ بعض الجهات الرسمية، مما عزز ظاهرة "الدولة الهجينة"، حيث تتداخل المؤسسات الرسمية مع الأنشطة غير القانونية (المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 2023)، وعليه سيتم ارفاق جدول لبعض المحاور في مؤشر الجريمة العالمي لعام 2023 موضحا فيه درجة تسلسل العراق:

المحور	الدرجة من 10	التسلسل عالمياً
الجهات الفاعلة الاجرامية	8.0	6
الاسواق الاجرامية	6.27	32
اتجاهات الاجرام نحو الارتفاع		2
القدرة على الصمود بوجه الجريمة	3.21	163
النشاط الاجرامي المالي	9.0	
درجة الاجرام العالمية	7.13	8

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023، جنيف، ص ص (50، 75، 79، 209، 212، 222، 236).

وعلى أساس ما جاء في المؤشر العالمي فأن العراق يصنف من ضمن الدول ذات المعدلات الاجرام العالية يقابله ضعف في القدرة على الصمود امام الجرائم، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل المؤسسات والاجهزة المعنية لمواجهة الجريمة المنظمة، إلى أن مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر بحاجة إلى جهود ودعم أكبر للمؤسسات والاجهزة المعنية من أجل القضاء أو الحد من هذه الجرائم.

2- **البوسنة والهرسك:** عُد اتفاق دايتون للسلام عام 1995 بداية السلام وتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، إلا أن البوسنة والهرسك تواصل مواجهة تشرذم سياسي وطائفي، فضلاً عن هشاشة اقتصادية واضحة، هذا الوضع وفّر بيئة خصبة لاستمرار شبكات الاتجار بالبشر، خاصة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عبر النساء القادمات من أوروبا الشرقية، تشير الدراسات إلى أن الجماعات المسلحة السابقة احتفظت ببُنى وطرق التهريب التي اكتسبتها خلال فترة الحرب، مما جعل الاقتصاد غير الرسمي مصدر قوة مستقر نسبياً لبعض المناطق، وقد أسهم ضعف الثقة في المؤسسات الوطنية والانقسام العرقي والسياسي في تعطيل آليات الرقابة والمساءلة اللازمة لبناء سلام مستدام (عواد، عيسى، و اسماعيل، 2025).

3- **هايتي:** تشهد هايتي في ظل مزيج قاتم من الفقر المدقع والفساد البنيوي إلى جانب انهيار الأمن الداخلي، مما جعلها واحدة من النقاط الساخنة للإتجار بالبشر، إذ تكشف التقارير عن تورط عناصر داخل الشرطة والقضاء في شبكات تهريب بشر وابتزاز، ضمن نموذج يُعرف بـ"الدولة الإجرامية"، أسهم ذلك في انهيار الثقة الشعبية في عمليات إعادة بناء الدولة، مما أجهض أي جهود لتحقيق السلام المجتمعي والتنمية المستقرة (U.S. Department of State).

4- **نيجيريا:** تشهد نيجيريا ازدواجية الهشاشة بين الدولة المركزية وشبكات العنف، إذ تُعد نموذجاً بارزاً للتداخل المعقد بين الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والصراعات العنيفة، ففي مناطق مثل دلتا النيجر والشمال الشرقي، تستولي جماعات إرهابية ومليشيات محلية على شبكات التهريب لاستغلال النساء والأطفال في أغراض التجنيد القسري والتمويل، وتشير الدراسات إلى أن هذه الشبكات تعمل ضمن نظم اقتصادية موازية تهمّش الاقتصاد الرسمي وتعيد إنتاج العنف البنيوي (U.S. Department of State)، مما يشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة.

5- **كولومبيا:** على الرغم من توقيع اتفاق السلام مع حركة "الفارك" عام 2016، لكنها لا تزال تواجه تحديات هيكلية نتيجة تفكك السيطرة الأمنية في بعض المناطق الإقليمية، وتواصل المجموعات الإجرامية تشغيل شبكات التهريب والاتجار بالبشر كاستمرار طبيعي للاقتصاد الموازي الذي تطور خلال عقود النزاع، وأظهرت التحليلات أن هذه الشبكات تقوم أحياناً بدور شبه حكومي عبر توفير فرص عمل وفرض النظام، مما يجعلها لاعباً موازياً يزاحم الدولة الرسمية ويُعقّد عملية تحقيق السلام المستدام (United Nations University Centre for Policy Research، 2017).

وعليه، فإن التداخل البنيوي بين الجريمة المنظمة وظاهرة الاتجار بالبشر في الدول الهشة لا يؤدي فقط إلى إضعاف مؤسسات العدالة والتنمية الاقتصادية، بل يسهم أيضاً في إعادة إنتاج أشكال العنف البنيوي بصورة أكثر تعقيداً، ويمثل هذا التفاعل الهيكلي تحدياً لتوجهات إعادة بناء الدول أو تحقيق المصالحة المجتمعية، مما يجعلها عرضة لاصطدام جهودها بالقوى الموازية التي تضرب بجذورها في بنى الفساد والجريمة المنظمة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

خامساً: المقاربات الدولية والاقليمية لموجهة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة

يُعد الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة أحد اهم التحديات البنيوية متعددة الأبعاد التي تهدد السلام والتنمية المستدامة في الدول الهشة، إذ لا يقتصر تأثيرهما على النواحي الجنائية، بل يمتد ليشمل الحوكمة، استدامة المؤسسات، وترابط النسيج الاجتماعي، وقد ظهرت معالجات دولية وإقليمية خلال العقود الأخيرة تتسم بالتداخل بين الجوانب القانونية، الأمنية والتنموية، بهدف احتواء هذه الظواهر ومعالجة أسبابها العميقة.

ففي السياق الدولي، يُعتبر " بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والاطفال"*، المعروف بـ "بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالأشخاص" لعام 2000، وهو ملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي الإطار القانوني الأكثر شمولًا لتجريم هذه الظاهرة وتعزيز التعاون القضائي العالمي، تعتمد هذه الاتفاقية على منهج يُعرف بـ "المقاربة الثلاثية" الذي يشمل (الوقاية، الحماية، والملاحقة القضائية)، إضافة إلى ذلك، لعب مجلس الأمن الدولي دورًا بارزًا عبر قراراته المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين؛ ومنها القرار رقم 2331 لسنة 2016 الذي يربط الاتجار بالبشر بالنزاعات المسلحة والجماعات الإرهابية، مشيرًا إلى أن هذه الجريمة تعد مصدرًا رئيسيًا لتمويل النزاعات وإطالة أمدها (United Nations، 2016).

علاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة عبر أجهزتها المعنية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس حقوق الإنسان بتطوير برامج دعم متكاملة تهدف إلى تعزيز القدرات التشريعية والمؤسسية للدول الهشة، وأن من ابرز الجهود هو المبادرة العالمية لوقف الاتجار بالبشر في

---

* بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر هو التسمية الشائعة لـ "البروتوكول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال"، الذي تم اعتماده عام 2000 كأحد البروتوكولات الثلاثة الملحقة بـ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، ويمثل هذا البروتوكول أول صكّ قانوني دولي مُلزم يضع تعريفاً شاملاً للإتجار بالبشر، ويوفر إطاراً للتعاون الدولي في مكافحته، ويهدف إلى:

1- منع ومكافحة الاتجار بالبشر، مع تركيز خاص على النساء والأطفال.
2- حماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم مع ضمان احترام حقوقهم الإنسانية.
3- تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف لمواجهة الظاهرة.

وتتحقق هذه الاهداف عبر الاجراءات الاتية:

- إلزام الدول الأطراف بتجريم الاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبيه.
- وضع تدابير لتأمين الحدود ومكافحة الوثائق المزورة.
- تعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات.
- اعتماد سياسات وبرامج وقائية لمعالجة الأسباب البنيوية للاتجار، مثل الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية.

للمزيد ينظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مصدر سبق ذكره. .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مناطق النزاع لعام 2023، والتي ركزت على تقديم الدعم الفني لمؤسسات الشرطة والقضاء، وتعزيز نظم تبادل المعلومات الاستخباراتية عبر الحدود.

على المستوى الإقليمي، تبنت المنظمات الإقليمية استراتيجيات تتماشى مع السياقات السياسية والجغرافية المختلفة، في الاتحاد الأوروبي، تم اعتماد التوجيه الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر (Directive 2011/36/EU)، الذي يلزم الدول الأعضاء بتوحيد أطر التجريم وتوفير برامج حماية شاملة للضحايا، وربط سياسات الأمن بسياسات الهجرة والاندماج الاجتماعي. وفي الاتحاد الإفريقي، أطلقت الخطة القارية لمكافحة الاتجار بالبشر (2020–2030)، التي تهدف إلى تعزيز التعاون القضائي عبر الحدود، وإعادة دمج الضحايا، ومعالجة الأسباب الهيكلية للجريمة مثل الفقر والنزاعات.

في السياق العربي، اتخذت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع مجلس وزراء الداخلية العرب خطوات لإنشاء استراتيجيات مشتركة لمواجهة الجريمة المنظمة. من بين هذه الخطوات الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2010)، بالإضافة إلى وحدات اتصال إقليمية لتسهيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية والقضائية. أما مجلس التعاون الخليجي فقد طور آليات مخصصة لتعقب شبكات الاتجار بالبشر في سياق العمالة الوافدة، مع التركيز على تقديم الحماية القانونية والتأهيل النفسي للضحايا.

فعلى الرغم من تنوع الأطر والسياسات المعتمدة، إلى أن النجاح في مكافحة هذه الظواهر يعتمد بالأساس على التكامل بين الأدوات الأمنية والنُهج التنموية والمؤسسية، ففي الدول الهشة، تبقى الإصلاحات في الحوكمة المحلية ومكافحة الفساد وتوفير بدائل اقتصادية قانونية شرطًا أساسيًا لفك الارتباط بين شبكات الاتجار بالبشر والاقتصادات غير الرسمية، كما يُعد التعاون الدولي أكثر فعالية عندما يأخذ في الاعتبار السياقات والخصوصيات المحلية للدول المعنية، عوضًا عن فرض نماذج موحدة قد تكون بعيدة عن الواقع السياسي والاجتماعي لهذه الدول.

وعلى أساس ما تقدم فأن المعالجة الفعّالة للتحديات المرتبطة بالإتجار بالبشر والجريمة المنظمة تستوجب نهجًا متعدد المستويات يتضمن إطارًا قانونيًا دوليًا ملزمًا وآليات إقليمية تفاعلية، إضافة إلى بناء القدرات الوطنية ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء حقيقيين في مواجهة هذه الظاهرة، من خلال هذا التوجه المتكامل يمكن تقويض الروابط البنيوية بين هذه الجرائم وتعزيز الانتقال نحو الاستقرار والتنمية المستدامة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة:

أن مكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة يجب أن تُفهم ضمن سياقها البنيوي، لا كقضايا منفصلة أو ذات طابع جنائي فقط، بل كمؤشرات على عمق الهشاشة التي تعانيها الدولة، فبناء السلام المستدام في الدول الهشة لا يمكن أن يتحقق دون معالجة هذه التهديدات المتداخلة ضمن استراتيجية متكاملة تشمل إصلاح المؤسسات، وتوسيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ويظهر البحث أن الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة لا يمكن النظر إليهما كجرائم منفصلة أو أحداث عرضية، بل كمنظومة بنيوية متشابكة تتغلغل في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الهشة، وتشكل أحد أبرز التهديدات البنيوية أمام تحقيق السلام المستدام. فهذه الظواهر الإجرامية تنشأ وتتطور ضمن بيئات يسودها ضعف الدولة، وغياب سيادة القانون، وانتشار الفساد، والهشاشة المؤسسية، وتتحول بمرور الوقت إلى بُنى موازية للسلطة تمارس أدوارًا سياسية واقتصادية تنافس أدوار الدولة ذاتها.

لقد بين التحليل البنيوي أن الهشاشة المؤسسية هي العامل المركزي الذي يربط بين الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، إذ يؤدي ضعف مؤسسات العدالة والأمن إلى نشوء شبكات عابرة للحدود تتغذى على الاقتصاد غير المشروع وتستفيد من الفراغ السلطوي بعد النزاعات. ومن ثم، تتحول هذه الشبكات إلى أدوات لإعادة إنتاج العنف الهيكلي والاستبعاد الاجتماعي، فتُقوِّض عمليات إعادة الإعمار، وبناء الثقة المجتمعية، والعدالة الانتقالية، مما يطيل أمد عدم الاستقرار ويحول دون ترسيخ السلام الإيجابي.

كما وكشف البحث عن تلاشي الحدود بين الفاعلين الرسميين والإجراميين في العديد من الدول الهشة، حيث يتغلغل الفساد في أجهزة الأمن والهجرة والقضاء، فتتحول الدولة من ضحية إلى شريك ضمن منظومة "الاقتصاد الإجرامي"، وهو ما يعيد تعريف مفهوم السيادة في تلك السياقات. وتُعد حالات مثل العراق، البوسنة والهرسك، هايتي و كولومبيا شواهد على هذا التشابك، إذ تبين أن غياب الإصلاح المؤسسي الشامل يسمح باستمرار عمل هذه الشبكات في مرحلة ما بعد النزاع تحت غطاء رسمي أو شبه رسمي .وعلى الصعيد الدولي، بيّنت الدراسة أهمية الجهود الأممية مثل اتفاقية باليرمو وبروتوكولها المكمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بوصفها أطرًا قانونية ضرورية، لكنها غير كافية في غياب إرادة سياسية محلية وقدرات مؤسسية فعالة. فالاستجابات الأمنية والقانونية وحدها لا يمكنها معالجة الجذور البنيوية للظاهرة، إذ تظل الحاجة قائمة إلى مقاربات شاملة تجمع بين التنمية، الحكم الرشيد، العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الهشة.

ختامًا، يمكن القول إن مكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة في الدول الهشة ليست مسألة إنفاذ قانون فحسب، بل مشروع بنيوي لإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس من العدالة والشفافية والمساءلة. إن تحقيق السلام المستدام يتطلب تفكيك البُنى العميقة للعنف والاقتصاد غير المشروع، وبناء مؤسسات قادرة على حماية الإنسان لا استغلاله، وهو ما يشكل التحدي الحقيقي أمام المجتمع الدولي وصانعي السياسات في القرن الحادي والعشرين.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References:

Peace Research Institute Oslo (PRIO .(2022) .(*Peacebuilding in Post-Conflict Societies: Structural Challenges and Solutions* .Oslo :Peace Research Institute Oslo (PRIO.(

U.S. Department of State *2022* .(بلا تاريخ) .*Trafficking in Persons Report: Haiti* ,10 3 تاريخ الاسترداد . من ،2025U.S. Department of State: https://2021-2025.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/haiti/

Anna Giulla ،Shyamika Jayasundara Smits و ،Mansoob Murshed .(2024) .War Economies, PostConflict Transition and Human Trafficking .*Journal of Human Trafficking* الصفحات ،Volume 10, Issue 4,2024, P 4.

Global Initiative Against Transnational Organized Crime .(2022) .*Global Organized Crime index 2023* . تاريخ الاسترداد 3 11, 2025، منhttps://ocindex.net/report/2023/50-03-appendix.html#defining-organized-crime

Global Initiative Against Transnational Organized Crime .(2023) .*Global Organized Crime index2023* . Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

Global Initiative Against Transnational Organized Crime .(2025) .*Crime and peace The future of organized crime beyond the Russo-Ukrainian war* .Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

Ibid.(بلا تاريخ) .

International Labour Organization .(2022) .*Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* .International Labour Organization.

International Labour Organization .(2024) .*Profits and poverty: The economics of forced labour report* .International Labour Organization.

International Monetary Fund .(2012 ,4 25) .*Staff Guidance Note on the Fund's Engagement with Countries in Fragile Situations* من ،2025 ,10 4 تاريخ الاسترداد .International Monetary Fund: https://www.elibrary.imf.org/view/journals/007/2012/033/article-A001-en.xml

Islam Borinca ،Yasin Koc و ،Sevim Mustafa .(2024 ,10 20) .Fostering Social Cohesion in Post-Conflict Societies: The Power of Normative Apologies in Reducing Competitive Victimhood and Enhancing Reconciliation and Intergroup Negotiation .*European Journal of Social Psychology* ، صفحة 4.

Jessica L Decker Sparks و ،Leslie K. Hasche .(2019) .Complex linkages between forced labor slavery and environmental decline in marine fisheries .*Journal of Human Rights* صفحة ،Vol.18. No.2 P234.

Michele Riccardi, Giulia Berlusconi Ernesto U. Savona .(2016) .Organised Crime in European Businesses .*Routledge*.34 صفحة ،

Scott Gates ،Håvard Mokleiv Nygård و ،Esther Trappeniers .(2016) .*Conflict Recurrence, Conflict Trends Project* .Oslo: Peace Research Institute Oslo (PRIO.(

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Tanvir Alam .(2022 ,10 4) .*Organized Crime in Fragile States: Trends from Top Ranked States, Heliyon* من 2025، 23 9, تاريخ الاسترداد .ssrn: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4237178%20

The United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI .(2024) .(*The Nexus between Transnational Organized Crime and Terrorism in Latin America Report* .The United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI.(

Transparency International .(2021) .*Corruption and Human Trafficking in Fragile States* . Transparency International.

U.S. Department of State *2022* .(بلا تاريخ) .*Trafficking in Persons Report: Nigeria* ,10 3 تاريخ الاسترداد . من ،2025U.S. Department of State: https://2021-2025.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/nigeria/

United Nations .(2016 ,12 20) .*Security Council, Security Council Resolution No 2331 (2016* تاريخ . الاسترداد 12 10, 2025، من United Nations: https://docs.un.org/en/S/RES/2331%20(2016(

United Nations Office on Drugs and Crime .(2023) .*Global Report on Trafficking in Persons 2022* . Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime.

United Nations .(بلا تاريخ) .*Peace, dignity and equality on a healthy planet* ،2025 ,10 2 تاريخ الاسترداد . من United Nations: https://www.un.org/en/global-issues/peace-and-security

United Nations University Centre for Policy Research .(2017 ,4 1) .*Crime-Conflict Nexus: Criminal Agendas and Peace Negotiations - The Case of Colombia* من 2025، 10 4, تاريخ الاسترداد .United Nations University Centre for Policy Research: https://unu.edu/cpr/project/crime-conflict-nexus-criminal-agendas-and-peace-negotiations-case-colombia?utm_source=chatgpt.com

World Bank .(2021) .*Conflict, Fragility and Organized Crime: Institutional Responses* .Washington: World Bank.

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. (2023). *مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023*. جنيف: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

مصطفى صادق عواد الكبيسي. (12 5, 2025). *ورقة بحثية مقدمة في ندوة (الجريمة المنظمة في العراق: المواجهة والتعاون المؤسسي بين وزارة الداخلية والجامعات)*. تاريخ الاسترداد 2025، من كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين: https://n9.cl/tegbf

مصطفى صادق عواد، عبد الرحمن محمد عيسى، و سيف نبهان اسماعيل. (2025). السلام الهش في المجتمعات المتعددة (البوسنة والهرسك: انموذجا). *مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات/ المعهد العالي لأعداد وتأهيل القادة الامانة العامة لمجلس الوزراء*، صفحة قيد النشر.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان. (بلا تاريخ). *بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2025، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-prevent-suppress-and-punish-trafficking-persons

* الاقتصاد غير الشرعي العالمي (Global Illicit Economy): هو منظومة من الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق القانون، وتُعد مخالفة للتشريعات المحلية أو الدولية، لكنها تدر أرباحًا طائلة وتؤثر بعمق في الاقتصاد العالمي والنظام السياسي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والأمني للدول، خاصة الهشة منها، ويعرف على أنه " تدفقات عبر الحدود للسلع والأشخاص والأموال والمعلومات غير المصرح بها من قبل الدولة المرسلة أو المتلقية، وعادةً ما يعني هذا التدفقات المحظورة (الأنواع المهددة بالانقراض والمخدرات)، أو المنظمة (المهاجرون والسجائر والأسلحة)، أو المسروقة (الفنون والآثار)، أو المزيفة (تتراوح من الأدوية الموصوفة إلى العملات)، وبعض هذه التدفقات غامضة (تجارة السوق السوداء) أو في الغالب مصدر إزعاج لإنفاذ القانون (التجارة عبر الحدود في قطع غيار السيارات المسروقة)، ولكن البعض الآخر يحظى باهتمام سياسي وإعلامي هائل (الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر)، ولا يزال البعض الآخر له آثار بيئية وخيمة مثل (النفايات السامة وقطع الأشجار غير القانوني والصيد الجائر) وتداعيات أمنية مثل (كسر العقوبات والاتجار بالأسلحة)، وتعكس هذه التدفقات مجتمعة الجانب غير المشروع من الاقتصاد العالمي. للمزيد ينظر:

Peter Andreas, The Illicit Global Economy What Everyone Needs To Know, Oxford University Press USA, USA, 2025, P P 8-9.

* الدولة الهجينة: هي دولة تدمج في بنيتها عناصر من الحكم الشرعي الرسمي (المؤسسات، القوانين، الأجهزة الأمنية)، مع فاعلين غير رسميين مثل الجماعات المسلحة، شبكات الجريمة، أو الزعامات التقليدية، بحيث لا تكون السلطة محصورة بيد الدولة، بل موزعة عبر شبكات معقدة من النفوذ. للمزيد ينظر:

Meagher, K., The Strength of Weak States? Non-State Security Forces and Hybrid Governance in Africa, Development and Change, 2012, 43(5), 1074.

** الدولة الاجرامية: هي شكل من الدولة تتحول فيه مؤسسات الدولة، أو جزء منها، إلى أدوات فاعلة في شبكات الجريمة المنظمة، حيث يصبح بعض المسؤولين أو الوحدات الرسمية شركاء مباشرين في أنشطة غير قانونية مثل الاتجار بالبشر، تهريب الأسلحة، غسيل الأموال، أو المخدرات. لمزيد ينظر:

Louise Shelley, The Unholy Trinity: Transnational Crime, Corruption, and Terrorism, The Brown Journal of World Affairs, Vol XI, Issue 2, Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University, United States, 2005, 109.

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2023، جنيف، ص ص (50، 75، 79، 209، 212، 222، 236).

* بروتوكول باليرمو لمكافحة الاتجار بالبشر هو التسمية الشائعة لـ "البروتوكول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال"، الذي تم اعتماده عام 2000 كأحد البروتوكولات الثلاثة الملحقة بـ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو)، ويمثل هذا البروتوكول أول صكّ قانوني دولي مُلزم يضع تعريفاً شاملاً للإتجار بالبشر، ويوفر إطاراً للتعاون الدولي في مكافحته، ويهدف إلى:

1- منع ومكافحة الاتجار بالبشر، مع تركيز خاص على النساء والأطفال.
2- حماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم مع ضمان احترام حقوقهم الإنسانية.
3- تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف لمواجهة الظاهرة.

وتتحقق هذه الاهداف عبر الاجراءات الاتية:

- إلزام الدول الأطراف بتجريم الاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبيه.
- وضع تدابير لتأمين الحدود ومكافحة الوثائق المزورة.
- تعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات.
- اعتماد سياسات وبرامج وقائية لمعالجة الأسباب البنيوية للاتجار، مثل الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية.

للمزيد ينظر: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0